الصباح الاقتصادية

AL-SABAH

www.alsabahpress.com Alsabah Media | السنة الرابعة عشرة | 15 يونيو 2021 م | 5 ذي القعدة 1442 هـ | الثلاثاء | No. 3997

تقرير البنك الوطني أكد أن الإنفاق الاستهلاكي يساهم في تعزيز التعافي

الكويت: تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8.9 % في 2020 نتيجة لتداعيات الجائحة

انكمش الاقتصاد بنسبة 8.9 ٪ نظرا للضغوط الناجمة عن الوباء بما في ذلك تراجع الطلب على النفط وإغلاق أنشطة الأعمال

●●●●

سياسات "أوبك" وحلفائها تكبح إنتاج النفط فيما تأثر القطاعان الصناعي والتجاري بصفة خاصة ضمن القطاع غير النفطي

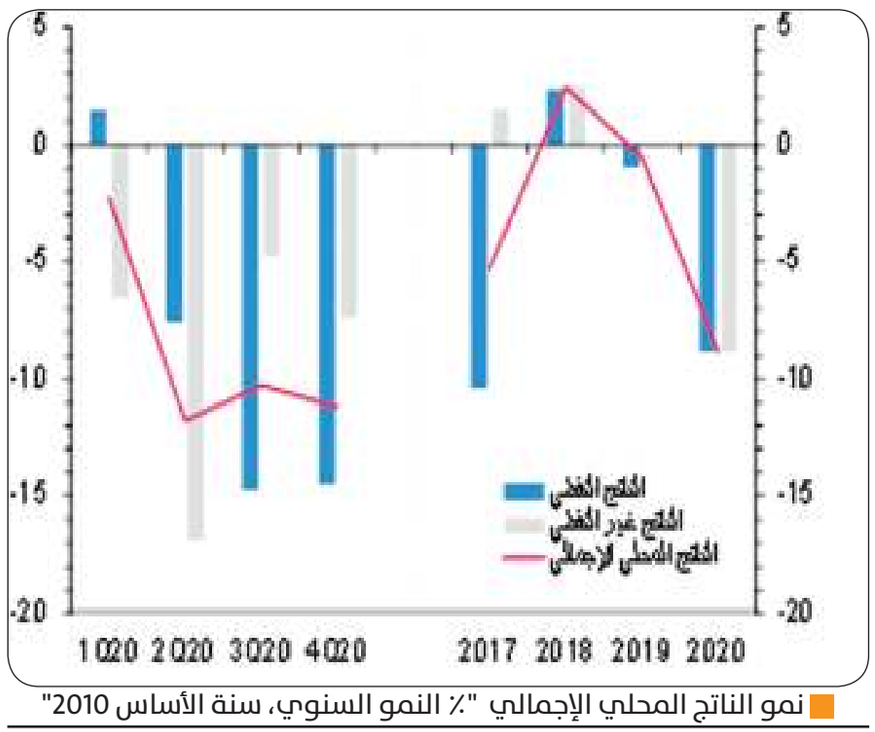

نمو الناتج المحلي الإجمالي "٪ النمو السنوي، سنة الأساس 2010"

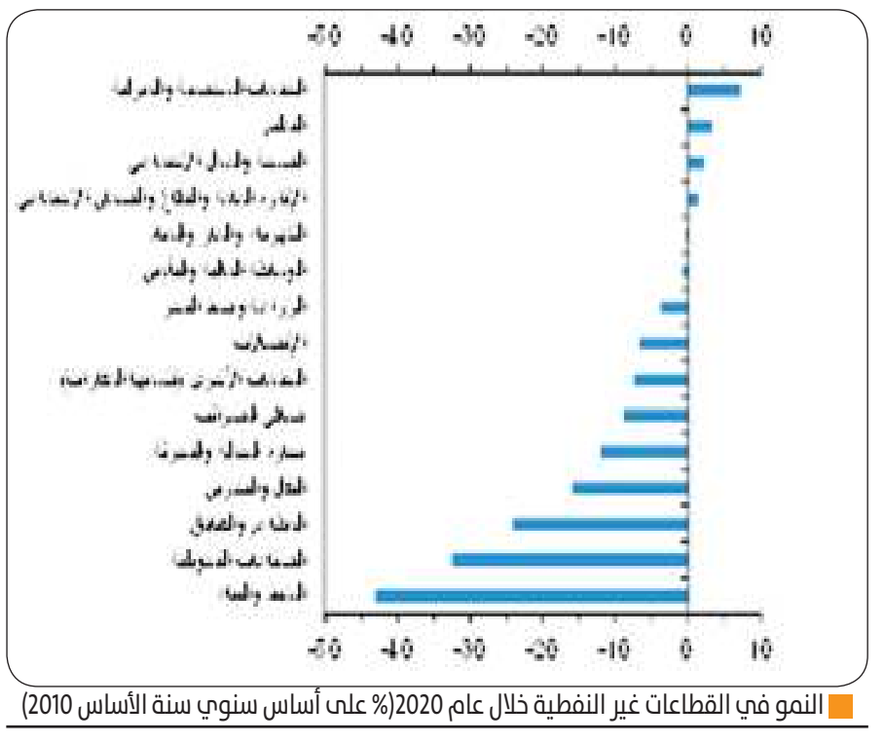
النمو في القطاعات غير النفطية خلال عام 2020(% على أساس سنوي سنة الأساس 2010)

كشفت أحدث البيانات الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء عن انكماش الاقتصاد الكويتي بنسبة 8.9 % في عام 2020. وكانت تلك هي المرة الثانية على التوالي التي يشهد خلالها الاقتصاد الكويتي معدل نمو سلبيا بعد تراجعه بنسبة 0.6 % في عام 2019، كما يعتبر هذا الانكماش هو الأكثر حدة منذ الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد في عام 2009. وكان هذا العام مليئاً بالعديد من التحديات بسبب تفشي جائحة فيروس كورونا، إذ تراجع أداء كل من القطاعين النفطي وغير النفطي بنحو 8.8 % في عام 2020 (الرسم البياني 1).

وأشارت مجموعة البيانات الفصلية إلى تسجيل نمو بنسبة 11.2- % على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2020، بتراجع هامشي عن المستويات المسجلة في الربع السابق والتي بلغت نسبتها 10.3- %، كما ان الأداء الاقتصادي ما يزال يتعرض لضغوط ناتجة عن ضعف إنتاج النفط على خلفية سياسة الأوبك وحلفائها "برجاء النظر أدناه". إلا ان معدل النمو على أساس ربع سنوي كان إيجابياً بنسبة 4.7 %، إذ واصل ارتفاعه للربع الثاني على التوالي، وذلك للمرة الأولى منذ عامين.

تراجع النشاط غير النفطي بشدة نتيجة لتداعيات الجائحة

وعلى صعيد الاقتصاد غير النفطي، أظهرت أحدث البيانات أشد معدل انكماش في سلسلة البيانات السنوية المعلنة، والتي كانت الأكثر حدة على مستوى القطاعات غير النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي خلال العام الماضي. وفي واقع الأمر، عادت مستويات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للقطاع غير النفطي إلى مستويات لم نشهدها منذ عام 2014.

وتضررت قطاعات الخدمات والصناعة والتجارة بصفة خاصة نظراً للقيود المفروضة على التنقل في إطار محاولات احتواء الجائحة. وضمن أكبر القطاعات الفرعية غير النفطية، تراجعت قطاعات الخدمات "بما في ذلك قطاع العقار" بنسبة 7.6 % على أساس سنوي، وتراجعت الصناعة بنسبة 32.6 %، كما تراجعت أنشطة تجارة الجملة والتجزئة "الجملة والتجزئة" بنسبة 12.1 % وانكمش قطاع الاتصالات بنسبة 6.8 %. إلا ان قطاع البناء والتشديد كان الأسوأ أداءً في عام 2020، إذ تراجع بنسبة 43.2 % في ظل تأجيل العديد من المشاريع نتيجة للتأجيلات المنطقية في ظل الظروف الاستثنائية "الرسم البياني 2". ولولا المساهمة الإيجابية لأكبر قطاع فرعي غير نفطي، وهو الإدارة العامة والدفاع، والذي شهد نمواً بنسبة 1.4 % على أساس سنوي في عام 2020، لكان الانكماش الاقتصادي في عام 2020 أكثر وضوحاً.

وتضمنت القطاعات الفرعية الأخرى التي سجلت نمواً حقيقياً في عام 2020 التعليم والصحة والعمل الاجتماعي والخدمات الشخصية والمنزلية، والتي سجلت أسرع معدل نمو "+7.1 % على أساس سنوي" منذ عام 2012. وجاء هذا الأداء على الرغم من ضعف بيانات القوى العاملة الرسمية والتي أظهرت انخفاض العمالة المنزلية بنسبة 1.5 % في العام الماضي بما يتسق مع تراجع أعداد الوافدين بصفة عامة على خلفية الجائحة.

انخفاض الناتج المحلي الإجمالي النفطي نتيجة لتراجع الطلب على النفط وسياسات الأوبك انخفض الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي للعام الثاني على التوالي في عام 2020. ونظراً لتضرر الطلب على النفط بسبب الجائحة وانخفاض الأسعار إلى أدنى مستوياتها المسجلة منذ عدة عقود في أبريل الماضي، إلى جانب تطبيق الكويت اتفاقية الأوبك لخفض الإنتاج في أبريل الماضي لتقليص العرض وإعادة توازن السوق بالتنسيق مع شركائها من الدول غير التابعة للمجموعة بقيادة روسيا. وبلغ المستوى المستهدف لخفض الإنتاج الكويتي 0.56 مليون برميل يومياً في المتوسط خلال العام2020، ممايعنى خفض الإنتاج بنسبة 20 % مقارنة بالمستوى المرجعي البالغ 2.809 مليون برميل يومياً. وبلغ معدل امتثال الكويت 101 % في عام 2020، حيث وصل متوسط إنتاج النفط الخام إلى 2.44 مليون برميل يومياً للعام بأكمله. وينعكس هذا الانخفاض في هيئة انكماش الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي بنسبة 8.9 % على أساس سنوي (الرسم البياني 3).

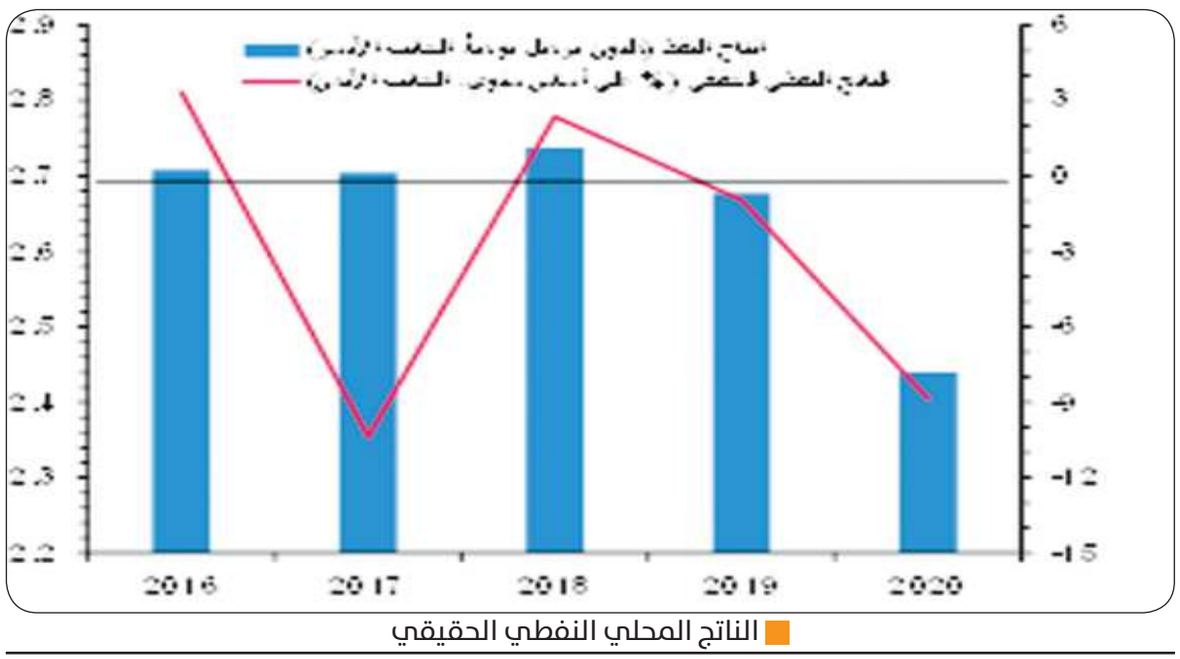
الناتج المحلي النفطي الحقيقي

تحسن آفاق النمو الاقتصادي في عام 2021 بالتوازي مع حملة اللقاحات وزيادة القدرة على التنقل

●●●●

من المتوقع أن يتعافى نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى 4.0 ٪ على خلفية انتعاش النشاط الاستهلاكي وبدعم من الإنفاق

تحسن آفاق النمو الاقتصادي

تحسن آفاق النمو الاقتصادي بفضل ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي

تحسنت آفاق النمو الاقتصادي خلال الأشهر الأخيرة في ظل تسارع وتيرة برامج اللقاحات وتخفيف تدابير حظر التجول الجزئي. وبدأت الشركات تشهد تزايد في الطلب من قبل المستهلكين (والذي أدى أيضاً إلى نمو معدلات التضخم). ووفقاً لأحدث البيانات الخاصة بالإنفاق الاستهلاكي الصادرة عن شركة كي-نت، ارتفع إجمالي الإنفاق في مايو بنسبة 137 % ليسجل مستوى قياسي بلغ 2.25 مليار دينار كويتي، مدعوماً بتأثيرات التراجع في فترة المقارنة على أساس سنوي وكذلك العوامل الأساسية بما في ذلك تأجيل سداد أقساط القروض وتراجع معدلات السفر إلى الخارج. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن التراجع الذي أصاب تنفيذ أنشطة المشاريع التنموية في عام 2020 قد خفت حدته، بل وقد تتسارع وتيرة الاسناد في ظل وجود العديد من المشاريع التي تتطلب اتخاذ خطوات لتنفيذها. وسوف يساهم الإنفاق الحكومي أيضاً في تعزيز الانتعاش الاقتصادي، نظرا لأنه يعتبر من أهم ركائز الاقتصاد. ووفقاً لمسودة ميزانية الحكومة، يتوقع ارتفاع الإنفاق بنسبة 7 % تقريباً في السنة المالية 2021/2022 (وارتفاع النفقات الرأسمالية بنسبة 20+ %)، كما ان تخطي أسعار النفط مستوى 70 دولاراً للبرميل، من شأنه أن يخفف بعض من الضغوط التي تتعرض لها الموازنة وتقلل مستوى العجز، مما يعزز من أنشطة الأعمال وتزايد مستويات ثقة المستهلك. وبناء على ذلك، قد يرتفع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 4 % على الأقل هذا العام، والذي قد تتم مراجعته في حال استمرار الجائحة وانخفاض الاستهلاك وتبني الحكومة لسياسات مالية تقشفية. في حين يتوقع أن يتراجع الناتج المحلي الإجمالي النفطي بنحو 1.0 %. وسوف يؤدي ذلك إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.2 % هذا العام.

تداول 455.4 مليون سهم عبر 15678 صفقة نقدية بقيمة 73.2 مليون دينار

بورصة الكويت تغلق تعاملاتها على ارتفاع المؤشر العام 32.05 نقطة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على ارتفاع مؤشر السوق العام 32.05 نقطة، ليبلغ مستوى 95ر6360 نقطة بنسبة صعود بلغت 0.51 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 4ر455 مليون سهم، تمت عبر 15678 صفقة نقدية بقيمة 73.2 مليون دينار كويتي "نحو 219.6 مليون دولار أمريكي".

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 17.08 نقطة ليبلغ مستوى 93ر5301 نقطة بنسبة صعود بلغت 0.32 في المئة، من خلال كمية أسهم بلغت 05ر318 مليون سهم تمت عبر 10304 صفقات نقدية بقيمة 27.7 مليون دينار "نحو 1ر83 مليون دولار".

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 38ر90 نقطة ليبلغ مستوى 23ر6905 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر57 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 4ر137 مليون سهم تمت عبر 5374 صفقة بقيمة 5ر45 مليون دينار "نحو 5ر136 مليون دولار".

وفي غضون ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) نحو 19ر29 نقطة ليبلغ مستوى 48ر5568 نقطة من خلال كمية أسهم بلغت 2ر220 مليون سهم تمت عبر 6750 صفقة نقدية بقيمة 5ر20 مليون دينار (نحو 5ر61 مليون دولار).

وكانت شركات (التقدم) و(سنرجي) و(الخليجي) و(العيد) الأكثر ارتفاعا أما شركات (أهلي متحد) و(بيتك) و(الأولى) و(وطني) فكانت الأكثر تداولا من حيث القيمة في حين كانت شركات (ثريا) و(استهلاكية) و(قيوين أ) و(الرابطة) الأكثر انخفاضا. (

بورصة الكويت

المنتج العالمي للبتروكيماويات تبرع بمئة ألف دولار في ظلّ استمرار أزمة الجائحة

«إيكويت» تدعم جهود إغاثة متضرري «كورونا» في الهند

أعلنت مجموعة "إيكويت"، المنتج العالمي للبتروكيماويات ، عن تبرعها بمبلغ 100،000 دولار للهلال الأحمر الكويتي، دعمًا للجهود الإغاثية المبذولة لمكافحة أزمة جائحة كورونا في الهند، وذلك في إطار التزام المجموعة بالصحة والسلامة لموظفيها وشركائها والمجتمعات التي تعمل فيها.

يأتي هذا التبرع استجابة للأزمة المستمرة التي تفاقمت في الهند جرّاء جائحة كورونا، والتي أدّت إلى وقوع خسائر بشرية كبيرة وتركت المستشفيات في حالة من العجز عن رعاية المرضى. ومن المقرّر استخدام المبلغ الذي تبرعت به "إيكويت" في تمويل المعدات والموارد الطبية، كأسطوانات الأكسجين، لزيادة إمدادات الأكسجين للمرضى في أنحاء البلاد.

وبهذه المناسبة، قال ناصر الدوسري الرئيس التنفيذي لمجموعة "إيكويت"، إن الأولوية القصوى للمجموعة تظلّ تكمن في "السعي لضمان أعلى مستويات السلامة والصحة للجميع، مؤكدًا رغبة "إيكويت" بتقديم الدعم الفعال للفئات الأكثر تضررًا من الجائحة في الهند.

وأعرب الدوسري عن تقديره لجهود جمعية الهلال الأحمر الكويتية في تمكين هذه المبادرة الإغاثية، التي قال إنها مثال يحتذى به، مقدّمًا شكره للدكتور هلال الساير رئيس الجمعية، على منح "إيكويت" الفرصة للمساهمة بطريقة فعالة في هذا العمل الإنساني المهم. كما توجّه الرئيس التنفيذي بالشكر والتقدير إلى كل من سعادة سفير الكويت لدى جمهورية الهند، السيد جاسم إبراهيم الناجم، وسعادة السفير الهندي لدى الكويت السيد سيبي جورج، لقاء "جهودهما المتواصلة والمثمرة في سبيل دعم المجتمعات المحتاجة التي تربطها بنا بها صلة وثيقة".